



أسس استثمار الأصول الوقفية وعوامل تنشيطها في الفقه الإسلامي

إعداد الدكتور

علي سيد إسماعيل

مُدَرِّس الاقتصاد الإسلامي

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب

جامعة المنيا - مصر







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أُسُسُ اسْتِثْمَارِ الْأَصُولِ الْوَقْفِيَّةِ وَعَوَامِلُ تَنْشِيطِهَا فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

علي سيد إسماعيل

تخصص الاقتصاد الإسلامي قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة المنيا

البريد الإلكتروني: alisim15@yahoo.com

المُلخَص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان: أُسُسُ اسْتِثْمَارِ الْأَصُولِ الْوَقْفِيَّةِ وَعَوَامِلُ تَنْشِيطِهَا فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ؛ لتوضح أُسُسُ اسْتِثْمَارِ أَمْوَالِ الْوَقْفِ، والشُّرُوطَ والضوابط الشرعية لِاسْتِثْمَارِهَا فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ المعاصر. وتنبع أهمية الدراسة من اتجاه الدول المعاصرة نحو الاقتصاد الحر والخصخصة، وتخلي الحكومات - طوعاً أو كرهاً - عن العديد من الأدوار التي استوليت عليها من الأفراد ومن ثم فإن تطوير الوقف وتوسيع أغراضه وتشجيع الأفراد على القيام به يمثل أحد البدائل المهمة المرشحة لسد هذا الفراغ في الدول الإسلامية. فضلاً عن تراجع دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، بسبب استيلاء بعض الحكومات عليه، وانشغال المسلمين بالحضارة الغربية، وتشريعاتها، ونمط حياتها. ولما كان للوقف أبعاد تاريخية، وحضارية، وفقهية، واقتصادية، وقانونية؛ لذا تطلبت الدراسة استخدام أكثر من منهج مركب ذو أبعاد متعددة، ومن ثم فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على الاستقراء، والتحليل، والمقارنة بين بعض الجزئيات، وبعضها. وقد خلصت الدراسة إلى أن المحافظة على أموال الوقف وتنميته ضرورة شرعية، وذلك بهدف استمرارية تقديم المنافع للمستفيدين منه، فضلاً عن مجابهة المتغيرات والتحديات القائمة، والتي تظهر مدى الحاجة إلى الوقف في ظل سيادة اقتصاديات السوق الحرة، وتخلي الحكومات - طوعاً أو كرهاً - عن العديد من الأدوار التي كانت منوطة بها. كما أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تحديث المؤسسة الوقفية، وتمكينها من مواكبة التطورات الجديدة؛ بغية إرساء مفاهيم جديدة للعمل الوقفي، بما يتفق مع الأحكام الشرعية، ومتطلبات التنمية بمفهومها المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الوقف - الاستثمار - الأصول الوقفية - الفقه الإسلامي.



The Fundamentals of investing Endowment Assets and their Activation Factors in The Islamic Jurisprudence

By: Ali Sayed Ismail

Majored in Islamic Economy

Department of Islamic Studies

Faculty of Arts

Minia University

E-mail: alisim15@yahoo.com

Abstract

The main objective of this research is to clarify the fundamentals of investing endowment money as well as the legal terms and conditions of investment in the modern Islamic society. The importance of this research stems from the inclination of modern states towards applying free enterprise economy and privatization. In addition, governments give up, voluntarily or unwillingly, a lot of roles which have been previously played by individuals. Hence, developing, elaborating the purposes of endowment and encouraging the individuals to achieve these missions constitutes one of the likely important alternatives to fill the gap in the Muslim states. Let alone, the decline of endowment in the Muslim communities because some governments have seized it, a large number of Muslims are engaged with the western civilization, its legislations and lifestyle. Due to the historical, civilizational, jurisprudential, economic and legal dimensions of the endowment, this research has applied more than a single approach to cover the various perspectives. Accordingly, the descriptive approach- based upon induction, analysis and comparison in between some details together- has been utilized in this research. The research has found out that protecting the money of endowment and its development is a legal necessity so as to maintain sustainability of benefits for the beneficiaries besides facing the existing challenges and changes which stress the need for endowment with regard to the free market economy and the governments which gave up, voluntarily or unwillingly, a great deal of their entrusted roles. Finally, the research recommends updating the jurisprudential establishment of endowment as soon as possible to help it keep up with the new developments and establish new concepts of endowment work in accordance with the legal provisions and the requirements of development in its modern form.

Key words: endowment, investment, endowment assets, Islamic jurisprudence.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي خلق خلقه أطوارا، وصرفهم في أطوار التخليق كيف شاء عزة واقتدارا، وأرسل الرسل إلى المكلفين إعدارا منه وإنذارا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وبعد، فقد كان على المؤسسات الوقفية أن تعتنى عناية كبرى بتنمية الأوقاف، وطرق استثمارها، بما يحقق المصلحة المرجوة للموقوفين، والموقوف عليهم، والنفع التام للمجتمع، ولا يكون ذلك إلا بمواكبة التطور الاقتصادي، والاستثماري، الذي يجري في ساحة استثمار الأموال المشروعة اليوم، فيسلكوا كل سبيل في تنمية الوقف^(١) ومن قبله المحافظة عليه من كل سوء وعُدوان.

ومن ثم فإنه لما كان هناك شبه اتفاق بين المهومين بشئون الوقف على مبدأ النهوض به، وإحيائه؛ وإصلاحه فقد جاءت هذه الدراسة بعنوان: (أسس استثمار الأصول الوقفية وعوامل تنشيطها في الفقه الإسلامي)؛ لتوضح أسس استثمار أموال الوقف، والشروط والضوابط الشرعية لاستثمارها في المجتمع الإسلامي المعاصر.

أهمية الدراسة والباحث على تناولها:

- اتجاه الدول المعاصرة نحو الاقتصاد الحر والخصخصة، وتخلي الحكومات - طوعاً أو كرهاً - عن العديد من الأدوار التي استوليت عليها من الأفراد ومن ثم فإن تطوير الوقف وتوسيع أغراضه وتشجيع الأفراد على القيام به يمثل أحد البدائل المهمة المرشحة لسد هذا الفراغ في الدول الإسلامية^(٢).
- توجه الكثير من الدول الإسلامية والأوروبية إلى إحياء مرفق الوقف، والعمل على دعمه وتطويره، وانشغال العديد من الباحثين والمفكرين ومؤسسات البحث العلمي بإعداد الأبحاث والدراسات

(١) من فقه الوقف، أحمد بن عبد العزيز الحداد، ص ١١٦.

(٢) دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، المرسي السيد حجازي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، ١٩م، ٢٤، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ ص ٤٦.

التي تبرز ما كان لهذا المرفق من أثر بالغ على المجتمع الإسلامي في الماضي وما ينتظر أن يكون له من إسهام في مسيرة المجتمع الإسلامي المستقبلية^(١).

- تزايد المخاطر في إستثمارات الوقف، وبروز الكثير من الأزمات الماليّة، مما يتطلب عرض شامل للمخاطر المختلفة، مع تحديد الوسائل لتفاديها.
- تراجع دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، بسبب محاربه صراحة واستيلاء الحكومات عليه، وانشغال المسلمين بالحضارة الغربية، وتشريعاتها، ونمط حياتها^(٢)، فضلاً عن العولمة وما تشكله من ثقافة وتكنولوجيا موجهة، تهدد العديد من عادات وتقاليد الشعوب، وهي تشكل في هذا المجال عنصراً يهدد باندثار تنظيمات مؤسسية مثلت دوراً فاعلاً في التخفيف من الأزمات والمشاكل الاجتماعية^(٣).

منهجية الدراسة:

لما كان للوقف أبعاد تاريخية، وحضارية، وفقهية، واقتصادية، وقانونية؛ لذا تطلبت الدراسة استخدام أكثر من منهج مركب ذو أبعاد متعددة، ومن ثم فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على الاستقراء، والتحليل، والمقارنة بين بعض الجزئيات، وبعضها.

الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، وهي بحث مقدم إلى مؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي والمجتمع الدولي، ٢٥ - ٢٧ أبريل، ٢٠٠٥ م.

(١) مسائل في فقه الوقف، العياشي الصادق فداد، دورة دور الوقف في مكافحة الفقر، نواكشوط - ١٦ - ٢١ مارس ٢٠٠٨ م، ص ٤.

(٢) استثمار أموال الوقف، خالد عبد الله الشعيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ع ٤٧، أبريل، ٢٠١٠ م، ص ٣٧٧.

(٣) الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، سليم هاني منصور، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧ هـ، ٩ - ١١ ديسمبر، ٢٠٠٦ م، ص ٣٧.

■ الدراسة الثانية: استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، علي محيي الدين القرة داغي، (د.ت).

والفرق بين الدراستين السابقتين وبين الدراسة الحالية، هي أن هذه الدراسة انفردت بشرح وتوضيح أسس استثمار أموال الوقف، وشروطه، وضوابطه، وعوامل تنشيط استثمارات الوقف ومتطلبات النهوض بها.

خُطّة الدِرَاسَة:

سُطرت هذه الدِرَاسَة في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقد عرضت في المقدمة لأهميّة الدِرَاسَة والباعث على تناولها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، وخُطّة الدراسة. أما التمهيد فقد عرضت فيه لماهية الوقف والاستثمار.

وأما المبحث الأول، فقد حمل عنوان: علاقة الوقف بالاستثمار في الفقه الإسلامي، وأوضحت فيه مفهوم استثمار أموال الوقف، والعلاقة بين الوقف والاستثمار، وأهميّة استثمار أموال الوقف، وموجبات استثمار أمواله.

وأما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان: أسس استثمار الأصول الوقفية وشروطه وضوابطه وعوامل تنشيط استثمارات الوقف، وشرحت فيه أسس استثمار أموال الوقف، والشروط الفقهية لاستثمار الأموال الوقفية، والضوابط الشرعية، وختمت المبحث بطرح مجموعة من العوامل التي تعمل على تنشيط استثمارات الوقف ومتطلبات النهوض بها.

ثم جاءت خاتمة الدراسة، والتي سجلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات التي أوصت بها.

تمهيد

حول ماهية الوقف والاستثمار

المطلب الأول: تعريف الوقف.

١. الوقف في اللغة:

الوقف يعني الحبس والمنع، يُقال: وقفت الدابة، إذا حبستها على مكانها، ووقف الضيعة أي حبسها عن تملك الواقف.

الوقف — إذن — عبارة عن حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنافع على الفقراء، مع بقاء العين^(١).

ومن المعاني اللغوية السابقة للوقف نرى أنه حبس أرض أو ممتلكات عقارية على ملك الواقف، أو على ملك الله ﷻ والتصدق بالمنفعة مع بقاء الأصل.

٢. الوقف في الاصطلاح الفقهي:

اختلف الفقهاء في تعريف الوقف، تبعاً لاختلافهم في حقيقته، وتصورهم له.

بيد أنه من تعريفات الوقف الموجزة الجامعة ما ذكره ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) في كتابه المغني، حيث قال في تعريفه للوقف: "تحبب الأصل، وتسبيل الثمرة"^(٢)، قال الشيخ محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ): "أجمع تعريف لمعاني الوقف أنه حبس العين، وتسبيل ثمرتها، أو حبس عين، والتصدق بمنفعتها"^(٣). وقال ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): "وحقيقة الوقف شرعاً ورود صيغة تقطع تصرف الواقف في رقة

(١) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله القنوي (ت ٩٧٨ هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ، ص ٧٠، والتوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م، ص ٣٤٠، معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنبيي، دار النفائس، الأردن، ط ٢، ١٩٨٨ م، ص ١٧٤.

(٢) المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٩٦٨ م، ٣/٦.

(٣) محاضرات في الوقف (محاضرات ألقى على طلبة قسم الدراسات القانونية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة)، محمد أبو زهرة، مطبعة أحمد علي مخيمر، القاهرة، ١٩٥٩ م، ص ٤٧.

المَوْقُوف الذي يدوم الانتفاع به، وتثبت صرف منفعته في جهة خير"^(١).

ومن ثم فالوقف حسب العين عن التملك، والتصدق بالمنفعة في سبيل البر المتعددة؛ ابتغاء وجه الله ﷻ ومرضاته.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار.

١. الاستثمار في اللغة:

الاستثمار هو طلب الحصول على الثمار، وهو اشتقاق حديث في اللغة العربية على وزن استفعال،

قال ابن فارس: "الناء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعا"^(٢).

يقال: "استثمر المال ونحوه: نمّاه، ووظّفه في أعمال تُدرّ عليه ربحًا، وتحقق المزيد من الدخل"^(٣)،

ويطلق الاستثمار -بالإضافة إلى ما سبق - على عدة معان^(٤):

- حملُ الشجر، ومنه ثمر الشجر ثمرًا، ظهر ثمره، ونضج وكمل.
- المال بشتى أنواعه: فالثمر المال المثمر.
- الولد: فالولد ثمرة القلب.
- النماء والكثرة والزيادة: ومنه ثمر ماله أي نمّاه.

والخلاصة فإن مصطلح (الاستثمار) من المصطلحات الحديثة التي دخلت اللغة العربية، ويعني استِخْدَامُ الْأَمْوَالِ فِي الْإِنْتِاجِ إِمَّا مُبَاشَرَةً بِشَرَاءِ الْأَلَاتِ وَالْمَوَادِّ الْأَوَّلِيَّةِ، وَإِمَّا بِطَرِيقٍ غَيْرِ مُبَاشَرٍ كَشِرَاءِ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٤٠٣/٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٣٨٨/١.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ٣٢٧/١.

(٤) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ١٠٦/٤.

الأسهم والسندات. ومن ثم فقد اختلفت أشكاله باختلاف تلك النظم^(١).

٢. الاستثمار في الاصطلاح الفقهي:

استعمل الفقهاء ألفاظ تشابهت وأدت نفس معنى الاستثمار، مثل: (الثمار، والتنمية، والنماء، والاستثمار، والاستثمار، والاستثمار.... إلخ).

يقول صاحب البدائع: "وَلِلْمُضَارِبِ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْعَقْدِ اسْتِثْمَاءُ الْمَالِ"^(٢).

ويقول الصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ) في بيان الحكمة من مشروعية القراض: "وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى التَّنْمِيَةِ بِنَفْسِهِ"^(٣).

ويقول الشيرازي الشافعي: "لأن الأثمان لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل فجاز المعاملة عليها ببعض النماء الخارج منها، كالنخل في المساقاة"^(٤).

واستعمل ابن قدامة المقدسي الحنبلي لفظ (تُنْمَى) ويقصد بذلك تنمية المال، بمعنى استثماره وتقليبه عند تناوله مشروعية المضاربة والغرض منها. فقال: "فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ وَالِدَّنَانِيرَ لَا تُنْمَى إِلَّا بِالتَّقْلِبِ وَالتَّجَارَةِ"^(٥).

ومصطلح التنمية هو العملية التي يقوم الشخص بها من أجل الحصول على نماء المال وزيادته، وأما مصطلح النماء فإنه يراد به الثمرة المتحصلة من عملية التنمية.

(١) ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحفيظ بن ساسي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ١١.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ٦/٨٨.

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ)، دار المعارف، (د.ت)، ٣/٦٨١.

(٤) المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ٢/٢٢٦.

(٥) المغني، ٥/٢٠.

المبحث الأول

علاقة الوقف بالاستثمار في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم استثمار أموال الوقف وتنميتها.

يقصد باستثمار أموال الوقف تنمية الأموال الوقفية، سواء أكانت أصولاً، أم ريعاً، وذلك بوسائل ومجالات استثمارية مباحة شرعاً، أي العمل على بقاء أصل الوقف، وتنميته، وزيادة موارده^(١). أما تنمية الوقف فهو زيادة في رأسماله، كإصلاح أرض سبخة لزراعتها، أو البناء على أرض وقفية معطلة الفائدة، أما استغلال الوقف واستثماره فهو استعمال مال الوقف في تحقيق أغراضه^(٢). وأهميّة تنمية الوقف من أقدم مهمات المجتمعات الإسلاميّة التنموية^(٣)، لاسيما أن الوقف قادر على أن يدخل كافة مجالات الحياة، فيلبي مطالبها على أكمل وجه، وأتم صورة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الوقف والاستثمار.

إن الوقف في حد ذاته يعد استثماراً كامل الأركان، لأنه تنازل من جهة الواقف عن استهلاك ما يملك في سبيل منافع عامة للمجتمع، كالتعليم، والصحة، وإنشاء الدور المختلفة، وتنمية المجتمع^(٤)، فيبقى رأس المال محفوظاً بل مضافاً إليه الربح الباقي؛ ليؤدي إلى كفاية الإنسان وغناه، وعلى ضوء ذلك فإن الوقف في حقيقته استثمار، ومن حيث الحفاظ على الأصل، ويكون الاستهلاك للنتاج والثمرة والربح

(١) النوازل في الوقف، خالد بن علي المشيقح، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م، ص ٤٢٥.

(٢) وقف النقود في الفقه الإسلاميّ ومناهج توظيفه لتنمية الوقف وترسيخ دوره الحضاري، محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، مجلة الإقتصاد الإسلاميّ، الإمارات، العدد ٣٦٧، سبتمبر، ٢٠١١م، ص ١٧.

(٣) الوقف، مجاهد الإسلام القاسمي، الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلاميّ في الهند، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٢٠٨.

(٤) استثمار الوقف العقاري في الفقه الإسلامي، يوسف محمد عبد الغفار عيسى، المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، كلية العلوم الشرعية، سلطنة عمان، ديسمبر، ٢٠١٨م.

والريع^(١).

قال كمال الدين المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ) عند تعليقه على ورود كتاب الوقف بعد الشركة: "مناسبتة بالشركة أن كلاً منهما يراد لاستبقاء الأصل مع الانتفاع بالزيادة عليه"^(٢). وإذا كان الوقف بطبيعته نوع من الاستثمار لأنه حسب للأصول الثابتة لإنتاج المنافع والعوائد والشمار، فهو في الوقت نفسه ذو طبيعة تنموية؛ لأنه لا يجوز بيعه وتحويل ثمنه لمواد استهلاكية، فهو يزيد بأوقاف جديدة، ولا يجوز إتلاف أو تعطيل القديم منه^(٣).

المطلب الثالث: أهمية استثمار أموال الوقف.

أمرت الشريعة الإسلامية باستثمار المال، وحرمت الكنز والاحتكار، فقد أمر الله سبحانه عباده بالسعي في الأرض ليتزودوا من خيراتها، ويقتاتوا من ثمراتها، ولا بد لهم من ذلك إذا أرادوا العيش الكريم فيها، وأن ذلك لا ينافي عبوديتهم لله تعالى، ولا اتكالهم عليه، بل ذلك من محض العبودية إذا كان في ضوء شرع الله تعالى^(٤). ومن ثم فتمثل أهمية استثمار الأموال الوقفية في^(٥):

- تحقيق الغرض من إنشاء الوقف، والمتمثل في إيجاد مصدر دخل ثابت يختص بما أوقف له.
 - أن استثمار الوقف وتوجيه عوائده لخدمة التنمية يقلل النفقات التي تتحملها الحكومات.
 - خلق كيانات اقتصادية غير ربحية، تُسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق تنمية مستدامة.
- والحقيقة إن استغلال الأوقاف التي مازالت قائمة تحت إشراف وزارات الأوقاف وإدارتها ليس على درجة عالية من الكفاءة، بل في بعض الحالات تنحرف تصرفات هذه الوزارات عن الضوابط

(١) استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، علي محيي الدين القره داغي، (د.ت)، ص ١١.

(٢) فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، ٦/ ١٩٩.

(٣) الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي، منذر قحف، (دون بيانات)، ص ٣.

(٤) من فقه الوقف، ص ١١٠.

(٥) دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، جعفر سمية، مذكرة مقدمة

كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٤م، ص ٢٤.

الشَّرْعِيَّة، إما في عمارة الوَقْف، وإما في اسْتِثْمَارِهِ، أو في توزيع عوائده عَلَى مستحقيه^(١). كما أن أغلبها قد ضعفت وأهملت بسبب عدم تخصيص جزءٍ منها للاسْتِثْمَار، وصرف كل إيراد الوَقْف للخير، وهذا بالتأكيد سيؤثر سلباً عَلَى الوَقْف، ويؤدي إلى تآكله واندثاره بمرور الوقت^(٢). وهذا يبرر ما ذكره القرافي (ت ٦٨٤هـ) في شُرُوط المتولي للوَقْف أن المتولي لا بد له من الأمانة، والكفاية، ويتولى العمارة، والإجارة، وتحصيل الربح، وصرفه بعد إصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح، والبداية بالإصلاح من الربح حفظاً لأصل الوَقْف، بل لو شرط خلاف ذلك بطل الوَقْف^(٣)؛ مما يرشدنا إلى أن الشريعة الإسلامية الغراء راعت ما يحتاج إليه الوَقْف، وما يعود عليه بالنفع^(٤). فقد عانى الوَقْف في الفترة الزمنية المتأخرة من مشكلات، وتحديات أضعفت دوره، بحيث لم يُعَد خافياً عَلَى أي أحد ما يعانيه الوَقْف من جمود، وعجز، يجعله قاصراً عَلَى القيام بالدور المنشود منه^(٥)، ذلك لأن الأموال الموقوفة تحتاج إلى من يراعى أمرها، ويحافظ عليها، وينميها، وهذا ليس واجب فردي فحسب، بل إن ذلك واجب ديني وأخلاقي أيضاً؛ نظراً لطبيعة الوَقْف نفسه^(٦). ومن هنا فقد كان عَلَى المؤسَّسات الوقفية أن تعتنى بعناية كبرى بتنمية الأوقاف، وطرق اسْتِثْمَارها، بما يحقق المصلحة المرجوة للموقوفين، والموقوف عليهم، والنفع التام للمجتمع، ولا يكون ذلك إلا

(١) الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، محي الدين يعقوب منيزل، بحث مقدم إلى مؤتمر (قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات)، مركز الإدارة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، المعهد العالمي لوحدية الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠ - ٢٢ أكتوبر، ٢٠٠٩م، ص ١٦.

(٢) بصمة النجاح حول تجربتي مع الوَقْف، عبد الله بن علي القرني، تقرير عن كتاب (تجربتي مع الوَقْف)، رافد (بيت الخبرة في الأوقاف والوصايا)، المملكة العربية السعودية، ص ٣.

(٣) الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، ٦/ ٣٢٩.

(٤) الوَقْف (بحوث مختارة مقدمة في الندوة الفقهية العاشرة)، ص ٢٠٩.

(٥) ضوابط المال الموقوف: دراسة فقهية تطبيعية مقارنة، عبد المنعم زين الدين، دار النوادر، سوريا، ط ١، ٢٠١٢م، ص ٥٨.

(٦) إدارة الوَقْف في الإسلام، عبد الملك السيد، ضمن كتاب (إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤م، ص ٢٠٥.

بمواكبة التطور الإقتصادي، والإستثماري، الذي يجري في ساحة إستثمار الأموال المشروعة اليوم، فيسلكوا كل سبيل في تنمية الوَقْف^(١) ومن قبله المحافظة عليه من كل سُوء وعُدوان.

المطلب الرابع: موجبات استثمار أموال الوقف.

إن الحفاظ على أصول الوقف وعمارته أمر أساسي ومهم، لاستمراريته في الثواب والعطاء والنفع، ولذلك قرر الفقهاء وجوب البدء بعمارة الوقف، وصيانته من غلته وثمرته، وما بقي فيدفع للموقوف عليهم؛ لأن عمارة الوقف وإصلاحه واستغلاله بالوجه الأكمل يعني استثماره وتنميته، وهو المطلوب شرعاً^(٢)، فالهدف من الوقف ومقصده الأساسي هو استثمار المنفعة، والثمرة، والغلة^(٣).

كما أن الهدف الاقتصادي المباشر لاستثمار أموال الأوقاف هو تأمين الدخل المرتفع بقدر الإمكان؛ لصرفه في مواطنه المحددة، دون التهاون في الأصل والعين الموقوفة، وهذا يوجب أيضاً التوسع في الاستغلال، وإعادة الاستثمار، وذلك بالبحث عن أفضل الطرق المشروعة التي تؤمن ذلك، ليتم صرفه على جهات الخير الموقوف عليها، ولحفظ قسم منها لعمارة الأصل، أو إصلاحه، أو ترميمه، لضمان بقائه، واستمراره للعطاء^(٤).

كما أن الحاجة داعية إلى استثمار أموال الوقف؛ حتى لا تأكلها النفقات والمصاريف، ومن ثم فإن الاستثمار يُسهم في تحقيق أهداف الوقف الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والتنموية^(٥). ومن وجه آخر فإنه بإلقاء نظرة سريعة على مشكلات الوقف - في الوقت المعاصر - يتضح أنها لصيقة

(١) من فقه الوَقْف، أحمد بن عبد العزيز الحداد، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط١، ٢٠٠٩م، ص١١٦.

(٢) الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، بحث مقدم إلى مؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي والمجتمع الدولي، ٢٥-٢٧ أبريل، ٢٠٠٥م، ص٢٧.

(٣) استثمار الوقف بين الموروث والمستحدث، فحات عبد العزيز، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ٢٠١٦م، ص٢٢.

(٤) الاستثمار المعاصر للوقف، ص٨.

(٥) استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، ص١١.

الصلة بالاستثمار، وهذه المشكلات إجمالاً هي^(١):

- قلة إنشاء أوقاف جديدة، وعلاج ذلك يكون بتنشيط عملية الإنشاء التي هي في حد ذاتها استثمار.
- خراب الكثير من أعيان الوقف القائمة، وهذا يحتاج إلى التجديد والإحلال وهي عمليات استثمارية.
- ضآلة الإيرادات من الأوقاف القائمة بالنسبة لحجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها وهذا ناتج عن سوء استثمار أموال الوقف.
- الاعتداء من الغير على ممتلكات الأوقاف، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن بعض أساليب الاستثمار التقليدية للوقف.

والقصد من استثمار الموقوف هو استغلاله واستعماله بطريقة تدر ريعاً إضافياً يستفيد منه الوقف والموقوف عليه^(٢)، فضلاً عن أن توظيف الأموال الوقفية الفائضة عن الحاجة الضرورية يساعد في نشاط اقتصادي مشروع، ومنتج بقصد تنمية هذه الأموال في الحصول على عوائد مجزية، تساعد في تحقيق رسالة الوقف، ومقاصده السامية^(٣). ومن ثم فإن القصد من استثمار الموقوف هو استغلاله واستعماله بطريقة تدر ريعاً إضافياً يستفيد منه الوقف والموقوف عليه.

(١) الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه، محمد عبد الحليم عمر، بحث مقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقدة بمسقط (سلطنة عمان)، ٩ - ١١ / ٣ / ٢٠٠٤م، ص ١.

(٢) الاستثمار المعاصر للوقف، ص ٧.

(٣) التأمين التعاوني واستثمار أموال الوقف في ضوء الفقه الإسلامي، عمر علي أبو بكر سلطان، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الحادي عشر، ٢٠١٥م، ص ٣٨١.

المبحث الثاني

أسس استثمار الأصول الوقفية وشروطه وضوابطه وعوامل تنشيطه

المطلب الأول: أسس استثمار أموال الوقف ومعاييرها الشرعية.

يحكم عمليات استثمار أموال الوقف مجموعة من الأسس والمعايير الفنية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وهذه الأسس هي^(١):

أولاً: الاهتمام بإصدار الدليل الشرعي لاستثمار أموال الوقف، في ضوء صيغ ومجالات الاستثمار الإسلامية المعاصرة، والتوفيق بين الآراء الفقهية المختلفة، بما يساعد المؤسسات الوقفية الجديدة في البلاد الإسلامية على تطوير استثماراتها بطرق آمنة.

ثانياً: وضع نماذج استثمارية لأموال الوقف، حسب الصيغ والمجالات المختارة، مرفقاً بها نماذج العقود المناسبة، المعدة، في ضوء الدليل الشرعي؛ لتساعد في تطوير التطبيق العملي.

ثالثاً: وضع نماذج لدراسات جدوى المشروعات الاستثمارية المختارة، في ضوء الضوابط الشرعية، والمعايير الاستثمارية، يسترشد بها في التطبيق العملي.

رابعاً: تصميم نماذج كمبيوتر محاسبية متقدمة، تناسب طبيعة معاملات الوقف، لتساعد في استخدام أساليب التقنية الحديثة في مجال تشغيل البيانات، وعرض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: الشروط الفقهية لاستثمار الأموال الوقفية:

بما أن أموال الوقف أموال خيرية عامة لها خصوصية رأيناها معتبرة لدى فقهاءنا الكرام؛ حيث إنهم لم يجيزوا التصرف فيها بالغبن، وبأقل من أجر المثل، لذلك كله يشترط في استثمار أموال الوقف ما يأتي^(٢):

(١) دراسة عن الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية لصيغ استثمار أموال الوقف، حسين شحاتة، ندوة قضايا الوقف الفقهية،

الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، في الفترة من ٦-٨ المحرم ١٤٢٤ هـ الموافق: ٩-١١ مارس ٢٠٠٣ م، ص ٣٨.

(٢) انظر: استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، ص ٢٩.

- الأخذ بالحذر والأحوط، والبحث عن كل الضمانات الشرعية المتاحة.
- الاعتماد على الطرق الفنية والوسائل الحديثة ودراسات الجدوى، ورعاية أهل الإخلاص والاختصاص والخبرة فيمن يعهد إليهم الاستثمار.
- التخطيط والمتابعة والرقابة الداخلية على الاستثمارات.
- مراعاة فقه الأولويات، وفقه مراتب المخاطر في الاستثمارات، ومن هذا المنطلق وجب التوجه إلى الاستثمارات التي لا تزال أكثر أماناً، وأقل خطراً كاستثمارات العقارية.
- أن يكون استثماراً مأموناً، لا تخرج المخاطرة فيه عن الحد المقبول في العرف المستقر لدى المستثمرين في المجال نفسه.
- أن يكون المرجع في استثمار أموال الوقف استثماراً مجدياً في عرف التجار، وما هو معمول به في السوق المالي.
- يجب استثمار الأصول الوقفية، سواء أكانت عقارات، أم منقولات، ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها.
- الإفصاح دورياً عن عمليات الاستثمار، ونشر المعلومات، والإعلان عنها، حسب الأعراف الجارية في هذا الشأن.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية العامة لاستثمار الأموال الوقفية.

لا بد عند استثمار الأموال الوقفية مراعاة الضوابط الشرعية العامة للاستثمار مثل: الإيمان بأن الملكية المطلقة والأصيلة للمال لله تعالى وأن ملكية الإنسان للمال مقيدة بالإضافة إلى مراعاة المشروعية والضوابط الأخلاقية، ومن جانب آخر فإن مشروعية استثمار الأموال الوقفية لا تستكمل بدون مراعاة الضوابط الشرعية الخاصة بالصيغ الاستثمارية الوقفية^(١).

فضلا عن المعايير التي في ضوءها يتم تقويم الأداء الاستثماري من الناحية الشرعية، ومن بين هذه

(١) استثمار الأموال الوقفية: مصادره وضوابطه، عامر يوسف العتوم، عدنان محمد ربابعة، المجلة الأردنية في

الدراسات الإسلامية، مج (١١)، ع (٢)، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، ص ٢٤٥.

الضوابط ما يلي^(١):

١. المشروعية، ويقصد بها أن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعد المرجعية الأولى في هذا النشاط، حيث يتم تجنب استثمار الأموال الوقفية في المجالات المحرمة شرعاً ومنها: الإيداع في البنوك بفوائد، أو شراء أسهم شركات تعمل في مجال الحرام.
٢. الطيبات، ويقصد به أن توجه أموال الوقف نحو المشروعات الاستثمارية التي تعمل في مجال الطيبات، وتجنب مجالات الاستثمار في الخبائث، لأن الوقف عبادة، ويجب أن تكون طيبة؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.
٣. الأولويات الإسلامية، ويقصد بها ترتيب المشروعات الاستثمارية المراد تمويلها من أموال الوقف وفقاً لسلم الأولويات الإسلامية الضروريات فالحاجيات فالتحسينات وذلك حسب احتياجات المجتمع الإسلامي، والمنافع التي سوف تعود على الموقوف عليهم، وفي كل الأحوال يجب تجنب توظيف الأموال الوقفية في مجال الترفيات.
٤. التنمية الإقليمية: ويقصد بها توجيه الأموال للمشروعات الإقليمية البيئية المحيطة بالمؤسسة الوقفية، ثم الأقرب فالأقرب، ولا يجوز توجيهها إلى الدول الأجنبية والوطن الإسلامي في حاجة إليها.
٥. تحقيق النفع الأكبر لجهات الموقوف عليهم، ولا سيما الطبقات الفقيرة منهم، وإيجاد فرص عمل لأبنائها بما يحقق التنمية الاجتماعية، لأن ذلك من مقاصد الوقف الخيرية والاجتماعية.
٦. تحقيق العائد الاقتصادي المرضى، لينفق منه على الجهات الموقوف عليها، ويقصد بذلك اتخاذ الوسائل الممكنة لتحقيق عائد مجزى مناسب يمكن الإنفاق منه على الجهات الموقوف عليها أو تعمير الأصول الوقفية وصيانتها.
٧. المحافظة على الأموال وتنميتها، ويقصد به عدم تعريض الأموال الوقفية لدرجة عالية من المخاطر والحصول على الضمانات اللازمة المشروعة للتقليل من تلك المخاطر، وإجراء التوازن بين العوائد والأمان، كما يجب تجنب اكتناز الأموال لأن ذلك يعد مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
٨. التوازن، ويقصد بذلك تحقيق التوازن، من حيث الأجل، والصيغ، والأنشطة، والمجالات؛ لتقليل

(١) انظر: دراسة عن الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية لصيغ استثمار أموال الوقف، ص ٨. استثمار أموال الوقف، ص ٤١٣.

المخاطر وزيادة العوائد، فلا يجوز التركيز على منطقة أو مدينة وحرمان أخرى، أو التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل، وإهمال المتوسطة والطويلة، أو التركيز على صيغة تمويلية دون الصيغ الأخرى.

٩. توثيق العقود، حتى لا يحدث شيء من الجهالة أو الغرر يؤدي إلى شك وريبة ونزاع، وتأسيساً على ذلك يجب على إدارة استثمار أموال الوقف إبرام عقود الاستثمار ومراجعتها من الناحية الشرعية، والقانونية، والاستثمارية، بمعرفة أهل الاختصاص، وفي ذلك محافظة على المال من الاعتداء عليه.

١٠. المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء، ويقصد بذلك قيام المسئول عن استثمار المال، سواء أكان ناظراً أو مديراً أو هيئة أو أي صفة أخرى، بمتابعة عمليات الاستثمار؛ للاطمئنان من سيرها وفقاً للخطة والسياسات والبرامج المحددة مسبقاً، وبيان أهم الانحرافات، وعلاجها أولاً بأول.

المطلب الرابع: عوامل تنشيط استثمارات الوقف ومتطلبات النهوض بها.

يحمل الوقف بذور نجاحه في أركانه، وشروطه، وحسن إدارته واستثماراته، ولا يمكن أن تنشط استثماراته، وتقوم بدورها في حفظ موارد الدولة ونمائها في ضوء الشروط المتفق عليها إلا إذا سبقتها تنمية العديد من المتطلبات أهمها^(١):

أولاً: الاستقلالية الاستثمارية للمؤسسة الوقفية: ذلك لأن التكوين الإداري لنظام الأوقاف بوضعه الراهن في معظم البلدان العربية أضحى في حاجة إلى كثير من برامج الإصلاح والتطوير، من أجل تخليصه من الأغلال والمشكلات التي يعانيتها، سواء تلك المترسبة من الجهود الماضية التي اتبعت في نمط الإدارة الفردية ذو اللامركزية المفرطة أو المستحدثة، خلال العقود الأخيرة التي اتبعت نمط الإدارة الحكومية ذو النزعة البيروقراطية المركزية^(٢).

ثانياً: تطوير المؤسسة الوقفية وربط القائمين على الأوقاف بأهداف مؤسسة الوقف التنموية: وذلك لزيادة الحافز الفردي، وتشجيعهم على خدمة أهداف المؤسسة الوقفية، وعدم قتل الحافز الفردي في نفوسهم.

ثالثاً: وضع نموذج إداري واقتصادي تتحقق فيه عوامل الكفاءة والإنجاز: فمجال التطبيق العملي يؤكد أن الأوقاف الإسلامية لم تكن أبداً بمثابة تمديد أو توسيع للدولة أو الحكومة، وسلطاتها، وصلاحياتها

(١) سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة، ص ص ٢٨-٣٣.

(٢) الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

لتهيمن على أعمال البر في المجتمع، بل على العكس من ذلك، فإن نشوء الأوقاف الإسلامية كان إيذاناً بقيام قطاع ثالث اقتصادي/ اجتماعي، يخرج بحيزٍ كبير من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما يتعلق بمعظم أعمال البر عن نطاق السلطة الحكومية من جهة، كما يخرج بها عن نطاق الحوافز والدوافع الربحية للأفراد^(١).

رابعاً: حوكمة المؤسسات الوقفية لتحقيق النمو المستدام والاستثمار الأمثل: فحَوْكَمَةُ الْوَقْفِ تُعَدُّ رِقَابَةً، وإشراف ذاتي، يؤدي إلى سلامة التَّطْبِيقِ الْقَانُونِيِّ لِلتَّشْرِيعَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَانُونِيَّةِ، وَالضَّوَابِطِ الْحَاكِمَةِ، ومن ثم حُسْنِ الْإِدَارَةِ، وَضَمَانِ حُقُوقِ النَّاسِ، وكل ذلك يؤدي إلى رضا الْمُجْتَمَعِ عن أداء المنظمة^(٢).
خامساً: اتباع أساليب استثمارية مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الشرعية: حتى يكون الوقف أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من تنميته واستثمار موارده وأصوله، من خلال تحقيق أكبر عائد للوقف، واختيار أفضل الطرق المشروعة التي تؤمن ذلك، ليتم بعد ذلك صرف ذلك العائد على مختلف مجالات التنمية، وبما أن الوقف أصل استثماري مستديم كان لا بد من المحافظة عليه من الزوال عن طريق عمارته وصيانته^(٣).

سادساً: تنمية قدرات القائمين على الوقف والتخلي عن الأفكار البالية والطرق التقليدية للاستثمار: ووضع معايير نوعية لشغل وظائف قطاع الأوقاف، ووضع أدوات رقابية فاعلة لتقييم أداء العاملين، والإلمام بآليات الإدارة الحديثة في أعمال التسويق وإدارة المشروعات، لا سيما صيغ استثمار الوقف الحديثة، ولا بد أن تقوم على كل مال وقفي إدارة ترتبط ومصالحها بالكفاءة في تحقيق أهداف الوقف^(٤).

(١) الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، منذر قحف، ص ٢٥.

(٢) الحَوْكَمَةُ الرَّشِيدَةُ (فن إِدَارَةِ الْمُؤَسَّسَاتِ عَالِيَةِ الْجُودَةِ)، مدحت محمد محمود أبو النصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م، ص ٥٠.

(٣) دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، جعفر سمية، ص ٢٢.

(٤) انظر: الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، منذر قحف، ص ٢٥-٣٦.

خاتمة البحث (النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج:

١. تعتمد آلية الوقف على المحافظة على رأس المال، وصرف الغلة والربح والثمرة للموقوف عليهم في مختلف وجوه الخير والمصالح العامة، وهذا هو المنطلق الأساسي للاستثمار المالي والاقتصادي لأموال الأوقاف بحسب الحال، والظروف، والإمكانات.
٢. المحافظة على أموال الوقف وتنميته ضرورة شرعية، وذلك بهدف استمرارية تقديم المنافع للمستفيدين منه، فضلاً عن مجابهة المتغيرات والتحديات القائمة، والتي تظهر مدى الحاجة إلى الوقف في ظل سيادة اقتصاديات السوق الحرة، وتخلي الحكومات - طوعاً أو كرهاً - عن العديد من الأدوار التي كانت منوطة بها.
٣. الوقف الإسلامي - في مضمونه - هو عملية تنموية بحكم مفهومه، فهو يتضمن بناء الثروة الإنتاجية، من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين الإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضحية الآنية بفرصة استهلاكية، مقابل زيادة الثروة الإنتاجية الاجتماعية، وتعظيمها، مما يعود بخيراتها على مستقبل حياة المجتمع.
٤. الغرض الرئيس من استثمار الأموال الوقفية هو الحفاظ على أصول الوقف وعمارته، لاستمراره في الثواب والعطاء والنفع، وتحقيق الغرض من إنشاء الوقف والمتمثل في إيجاد مصدر دخل ثابت يختص بما أوقف له، وخلق كيانات اقتصادية غير ربحية تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق تنمية مستدامة.

ثانياً: التوصيات:

١. تعميم التجارب الاستثمارية الناجحة للأموال الوقفية؛ للمحافظة على أصول الوقف وعمارته، ولاستمراره في العطاء والنفع، فضلاً عن تأمين الدخل المرتفع بقدر الإمكان؛ لصفه في مواطنه المحددة، دون التهاون في الأصل والعين الموقوفة.
٢. لا بد من الإسراع في تحديث المؤسسة الوقفية، وتمكينها من مواكبة التطورات الجديدة التي تميز



الحياة الاقتصادية المعاصرة في عالم تعددت فيه المنتجات المالية، سواء تعلق الأمر بتعبئة الموارد أو بتوظيفها؛ بغية إرساء مفاهيم جديدة للعمل الوفي، بما يتفق مع الأحكام الشرعية، ومتطلبات التنمية بمفهومها المعاصر.

المصادر والمراجع

- إدارة الوقف في الإسلام، عبد الملك السيد، ضمن كتاب (إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤م.
- استثمار الأموال الوقفية: مصادره وضوابطه، عامر يوسف العتوم، عدنان محمد ربابعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (١١)، ع (٢)، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
- الاستثمار المعاصر للوقف، محمد الزحيلي، بحث مقدم إلى مؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي والمجتمع الدولي، ٢٥-٢٧ أبريل، ٢٠٠٥م.
- استثمار الوقف العقاري في الفقه الإسلامي، يوسف محمد عبد الغفار عيسى، المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، كلية العلوم الشرعية، سلطنة عمان، ديسمبر، ٢٠١٨م.
- استثمار الوقف بين الموروث والمستحدث، فحات عبد العزيز، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة، الجزائر، ٢٠١٦م.
- استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة: نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، علي محيي الدين القرعة داغي (د.ت).
- استثمار أموال الوقف، خالد عبد الله الشعيب، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ع ٤٧، أبريل، ٢٠١٠م.
- الاستثمار في الوقف وفي غلاته وربيعه، محمد عبد الحليم عمر، بحث مقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقدة بمسقط (سلطنة عمان)، ٩ - ١١ / ٣ / ٢٠٠٤م.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله القونوي (ت ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، محي الدين يعقوب منيزل، بحث مقدم إلى مؤتمر (قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات)، مركز الإدارة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، المعهد العالمي

- لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠-٢٢ أكتوبر، ٢٠٠٩م.
- الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
 - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
 - بصمة النجاح حول تجربتي مع الوقف، عبد الله بن علي القرني، تقرير عن كتاب (تجربتي مع الوقف)، رافد (بيت الخبرة في الأوقاف والوصايا)، المملكة العربية السعودية.
 - بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت ١٢٤١هـ)، دار المعارف، (د.ت).
 - التأمين التعاوني واستثمار أموال الوقف في ضوء الفقه الإسلامي، عمر علي أبو بكر سلطان، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الحادي عشر، ٢٠١٥م.
 - توثيق الديون في الفقه الإسلامي، صالح بن عثمان الهليل، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية، (٢٢)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
 - التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.
 - الحوكمة الرشيدة (فن إدارة المؤسسات عالية الجودة)، مدحت محمد أبو النصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م.
 - دراسة عن الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية لصيغ استثمار أموال الوقف، حسين شحاتة، ندوة قضايا الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٦-٨ المحرم ١٤٢٤هـ / ٩-١١ مارس ٢٠٠٣م.
 - الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي، منذر قحف، (دون بيانات).
 - الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق

المتوسط، منذر قحف، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ٨-١٢/١٠ م٢٠٠١.

- دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، جعفر سمية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، م٢٠١٤.

- دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، المرسي السيد حجازي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٩٩٤، ع٢، م٢٠٠٦، م١٤٢٧هـ.

- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهرير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، م١٩٩٤.

- سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة، بهاء الدين عبد الخالق بكر، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، م١٤٣٠هـ/ م٢٠٠٩.

- ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحفيظ بن ساسي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، م٢٠٠٨.

- ضوابط المال الموقوف: دراسة فقهية تطبيقية مقارنة، عبد المنعم زين الدين، دار النوادر، سوريا، ط١، م٢٠١٢.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، م١٣٧٩هـ.

- فتح القدير، كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، م١٤١٤هـ.

- محاضرات في الوقف: محاضرات ألقى على طلبة قسم الدراسات القانونية بمعهد الدراسات العربية

- العالية بالقاهرة، محمد أبو زهرة، مطبعة أحمد علي مخيمر، القاهرة، ١٩٥٩ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩ هـ /
٢٠٠٨ م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس، الأردن، ط ٢،
١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر،
١٩٧٩ م.
- المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة،
١٩٦٨ م، ٣/٦
- من فقه الوُقف، أحمد بن عبد العزيز الحداد، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط ١،
٢٠٠٩ م.
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
(د.ت).
- النوازل في الوُقف، خالد بن علي المشيقح، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية،
٢٠١٢ م.
- الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح، مهدية أمتوح، (بدون بيانات).
- وقف النقود في الفقه الإسلاميِّ ومناهج توظيفه لتنمية الوُقف وترسيخ دوره الحضاري، محمد عبد اللطيف
صالح الفرفور، مجلة الإقتصاد الإسلاميِّ، الإمارات، العدد ٣٦٧، سبتمبر، ٢٠١١ م.
- الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، سليم هاني منصور، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف
بالمملكة العربية السعودية: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، ٩-١١ ديسمبر،
٢٠٠٦ م.
- الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، سليم منصور، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١،



٢٠٠٤م.

- الوقف، مجاهد الإسلام القاسمي الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

محتويات البحث

٢٥٩١	الملخص
٢٥٩٣	مقدمة
٢٥٩٦	تمهيد: حول ماهية الوقف والاستثمار
٢٥٩٦	المطلب الأول: تعريف الوقف
٢٥٩٧	المطلب الثاني: تعريف الاستثمار
٢٥٩٩	المبحث الأول: علاقة الوقف بالاستثمار في الفقه الإسلامي
٢٥٩٩	المطلب الأول: مفهوم استثمار أموال الوقف وتنميتها
٢٥٩٩	المطلب الثاني: العلاقة بين الوقف والاستثمار
٢٦٠٠	المطلب الثالث: أهمية استثمار أموال الوقف
٢٦٠٢	المطلب الرابع: موجبات استثمار أموال الوقف
٢٦٠٤	المبحث الثاني: أسس استثمار الأصول الوقفية وشروطه وضوابطه وعوامل تنشيطه
٢٦٠٤	المطلب الأول: أسس استثمار أموال الوقف ومعايره الشرعية
٢٦٠٤	المطلب الثاني: الشروط الفقهية لاستثمار الأموال الوقفية:
٢٦٠٥	المطلب الثالث: الضوابط الشرعية العامة لاستثمار الأموال الوقفية
٢٦٠٧	المطلب الرابع: عوامل تنشيط استثمارات الوقف ومتطلبات النهوض بها
٢٦١١	المصادر والمراجع
٢٦١٦	محتويات البحث